

نظمتها مركزا « جنيف » و« شمس »

ورشة عمل حول تعزيز سيادة القانون في محافظة رام الله

وقال إن هذه الورشة هي نتاج لعقد العديد من اللقاءات المركزية التي عقدها كل من مركز شمس، ومركز جنيف، مع الأجهزة الامنية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الاعلامية، والمواطنين.

من جهته رولاند فريديك، مدير مكتب مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية على القوات المسلحة برام الله، فأعرب عن سروره لعقد هذه الورشة، التي اتسمت بأهداف اوسع واشمل من سابقتها حيث انها تجمع المواطنين ومؤسسة المجتمع المدني مع ضابط الامن. وقال إن السلطة الوطنية أنجزت الكثير في مجال تحقيق الامن في الاراضي الفلسطينية، وهناك علاقات جيدة بين الناس وقوات الامن من خلال النشاطات المجتمعية التي تقوم بها الأجهزة الامنية.

أما نيقولا ماسون، نائب مدير مكتب مركز جنيف برام الله فقدم صورة عن المشروع الذي ينفذه مركزه مع مركز شمس، والانتقال به إلى مراحل متقدمة تجمع المواطن مع رجل الامن، مشيراً إلى عقد عدة لقاءات قبل هذه الورشة مع الأجهزة، وممثلي مؤسسات المجتمع المدني، ومع ممثلي الاعلام الفلسطيني.

وتطور الامن. من جهته د. علام جرار فأكد معقبا على أن الحراك الذي يجري إنما يستهدف تعزيز المؤسسة والبناء الديمقراطي الفلسطيني، في مواجهة التحديات وبناء الدولة الفلسطينية. وأضاف، نحن نؤكد على الصعوبات التي تواجه ضابط الامن الفلسطيني، بسبب الاحتلال الاسرائيلي، مشيراً إلى الاتفاقات الموقعة وعدم احترام الاحتلال لهذه الاتفاقيات، وبالتالي هو يقوم بإجرائاته بتخريب البناء الفلسطيني، مشيراً إلى أن تعزيز الامن يأتي من خلال كادر أمني مدرب ومعزز قادر على انفاذ القانون على الجميع.

من جهته د. عمر رحال مدير عام مركز «شمس» قال إن الهدف من الورشة هو بحث آليات تطبيق سيادة القانون في المحافظة والحديث في الاشكاليات التي يعاني منها المواطن، والمصاعب في تطبيق القانون. وأضاف د. رحال أن الورشة تسعى كذلك إلى تعزيز جسور الثقة بين المواطن وقطاع الامن، وكذلك الاستماع مباشرة من المواطن عن احتياجاته واولياته فيما يتعلق بنوعية وشكل الخدمة الامنية التي يسعى للحصول عليها.

ولفت اللواء العلي إلى حدوث تقدم على الصعيد الامني مؤخراً بنسبة ٧٠٪، مشيراً إلى ان القطاع الامني الفلسطيني دائماً تحت الجهر، ولا يمكن اخفاء اي أخطاء، رغم أن الوضع الامني الفلسطيني أفضل بكثير من دول ذات سيادة كاملة، وان الرقابة على الامن أكثر تطوراً وفاعلية من كثير من الدول.

واختتم بالقول إن المؤسسة الامنية تحافظ على الديمقراطية ولا تبنيها كونها جهة تنفيذية تنفذ تعليمات المستوى السياسي وتوجهاته بحذافيرها، لافتاً إلى ضرورة أن يتسع الوطن للجميع ضمن وعاء ديمقراطي بحيث لا تتضارب المصالح، ولا تتعارض الحريات وان تبقى الصلحة الوطنية هي الاساس.

من جهتها المدير التنفيذي للهيئة المستقلة لحقوق الانسان «ديوان المظالم» رندا سنيورة، أكدت على ان السعي هو لبناء مجتمع فلسطيني يحترم القانون، ويراعي مبدأ سيادة القانون، وهي تشكل وحدة واحدة غير قابلة للتجزئة، مشيرة إلى أنه لا يمكن العمل بمعزل عن المحيط، او تجاهل العقبات التي يفرضا الاحتلال الاسرائيلي على تقدم

رام الله- لمراسل «التنق» الخاص- أكد المشاركون في ورشة العمل التي نظمتها كل من مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، ومركز اعلام حقوق الانسان والديمقراطية «شمس» حول تعزيز سيادة القانون في محافظة رام الله، على وجود نقلة نوعية في تقديم الخدمة الامنية، ووجود تطور على الاداء الامني.

وأضاف المشاركون في الورشة التي عقدت، أمس في فندق (بيست إيسترن) برام الله أن المواطن لمس تغيراً حقيقياً فيما يخص سيادة القانون بمحافظة رام الله وان الأجهزة تقوم بدورها بشكل فعال وانه ما زال هناك حاجة للتعاون والتنسيق ما بين المواطن والأجهزة في القضايا المحلية.

وطالب المشاركون أن يكون هناك دور للأجهزة الامنية فيما يخص التنمية بمفهومها الشامل وان لا يقتصر دورها على تقديم الخدمة الامنية، ما يؤدي إلى الانخراط في المشاريع التنموية الهادفة على زيادة وتطوير بعض القطاعات في المجتمع.

وأعربت محافظ رام الله والبيرة د. ليلي غنام عن اعتزازها بما وصل إليه الامن في المحافظة، مشيرة إلى توجه الرئيس محمود عباس بصفته الراعي الاول للرقابة على أن يكون هناك دور فعال لتحقيق امن المواطن والالتزام بتطبيق القانون على الجميع.

وأشارت غنام إلى أن المحافظة تتابع كل الشكاوى التي تصلها على هذا الصعيد مع الجهات المعنية حتى تحل ويعود الحق إلى أهله، مشيرة إلى أن الوضع الفلسطيني ما زال في طريق الدولة، وأن هناك تطوراً طرأ خلال الفترة الماضية على الصعيد الأمني. وتطرقت إلى دور التنظيمات والعشائر حيث قالت إنه كان في بعض الأحيان يتم تعطيل القانون لدواع خاصة، ولكن الآن هناك تفاهات معها من أجل انفاذ القانون.

وقالت إن المحافظ يستخدم أحياناً صلاحيات، هي في النهاية لصالح المواطن، وهذه الصلاحيات أو التدخلات هي مكملة لسيادة القانون، ولا تتعارض معه، لافتة إلى خصوصية محافظة رام الله كونها مركز الحراك السياسي.

كما تطرقت إلى خصوصية الوضع الفلسطيني بسبب الاحتلال الاسرائيلي لافتة إلى أن ضابط الامن الفلسطيني في الغالب هو سجين سابق عند اسرائيل ولكن هذا لا يعني أن يسقط ما تعرض له على المواطن، مشيرة كذلك إلى عواقب الاحتلال المتمثلة بإعاقة الحركة والتنقل ما بين المدن والقرى وهو ما يعيق عمل الأجهزة في ضبط الامن.

من جهته اللواء دياب العلي قائد قوات الامن الوطني، فأكد على أن الاحتلال الاسرائيلي هو العائق الأكبر أمام تنفيذ القانون واستتباب الامن، مشيراً إلى القفزة التي حققها قطاع الامن في الاراضي الفلسطيني في الفترة الاخيرة.

وأشار إلى الانقسام الفلسطيني وتأثيراته على الوضع الداخلي، لافتاً إلى وجود بعض الأخطاء وان من يقوم بأي خطأ يحاسب عليه فوراً، وان التركيز على تقديم الخدمة للمواطن، من خلال ضبط الامن.



نادي القدس

القدس - شارع الرشيد ١٩ - تلفون ٢٢٦٢٦٠٧



اعلان

الدورات الصيفية المكثفة و« غير المختلطة »

١ - البرنامج الدراسي:

الدراسة الخاصة:

- يبدأ البرنامج الدراسي لطالبات الدراسة الخاصة ابتداء من ٧/١١ في جميع المساقات الدراسية للعام الدراسي الجديد ٢٠١١/٢٠١٠
- التوجيهي (العلمي والادبي) لغة انجليزية، لغة عربية، رياضيات، فيزياء، كيمياء
- دورة لغة انجليزية شاملة للصفوف (تاسع، عاشر، حادي عشر)
- دورة لغة انجليزية (تأسيس وتقوية) للصفوف (سادس، سابع، ثامن)
- دورة انجليزي ورياضيات منهجية للصف العاشر

٢ - دورات مهنية للسيدات ، للفتيات ، لربات البيوت

- فن القص وتصفيف الشعر (الكوافير) • دورة الرفع
- دورة بناء الاظافر • دورة التجميل
- دورة لفات الشعر • دورة اكسسوار
- دورة تنسيق زهور • دورة كوافير رجالي
- تحصل الخريجة على شهادة مزاوله مهنة معتمدة من نقابة اصحاب صالونات الحلاقة في القدس
- دورة لغة عبرية (مبتدئة، متوسطة، متقدمة) قراءة وكتابة ومحادثة
- تربية وحضانة طفل

٣ - الكمبيوتر

- دورة صيانة لطلاب الجامعات والمعنيين (٣٠) ساعة مكثفة
- دورة طباعة: عربي ، انجليزي، عبري - امتحان سرعة في نهاية الدورة
- دورة مبتدئة ومتوسطة ومتقدمة في: Word, Excel, PowerPoint, Internet, E-mail